



# آفاق الحوكمة للحالة الفلسطينية في سياق المؤشر السنوي للدول الهشة لعام 2022



## ”بال ثينك“ للدراسات الاستراتيجية

### فلسطين- غزة



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra



REFORM



Pal-Think  
FOR STRATEGIC STUDIES  
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية  
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

ديسمبر 2022

# آفاق الحوكمة للحالة الفلسطينية في سياق المؤشر السنوي للدول الهشة لعام 2022

إعداد  
د. اسلام موسى (عطا الله)

## جميع الحقوق محفوظة - بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية مؤسسة فلسطينية ذات فكر مستقل غير ربحية تعمل في مجال الأبحاث من أجل إثراء وتعزيز وتشجيع النقاش والتحاور والتفاكر حول القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، وكونها مؤسسة تفكر اتخذت شعار "المعرفة طريق الازدهار" كأحد أهدافها الاستراتيجية، وتبنت نهجاً قائماً على الحقوق والديمقراطية في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

العنوان: غزة - فلسطين

هاتف: 0097082822005

فاكس: 0097082827820

البريد الإلكتروني: [info@palthink.org](mailto:info@palthink.org)



ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر  
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

## المحتويات

5.....	أولاً) مؤشرات التماسك: جهاز الأمن، والنخب الفنية، والتظلم الجماعي	
5.....	• جهاز الأمن	
6.....	• النخب الفنية	
8.....	• التدهور الاقتصادي	
10.....	• التنمية الاقتصادية غير المتكافئة	
10.....	• طبقة برجوازية بيروقراطية	
10.....	• كبار مالكي الأراضي	
11.....	• هروب الأفراد وهجرة الكفاءات	
12.....	ثالثاً) المؤشرات السياسية: الشرعية السياسية، والخدمات العامة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون	
13.....	• الشرعية السياسية	
14.....	• الخدمات العامة	
17.....	رابعاً) المؤشرات الاجتماعية: الضغوط الديموغرافية، واللجئين والنازحين داخلياً، والتدخل الخارجي	
17.....	• الضغوط الديموغرافية	
18.....	• اللجئين والنازحين داخلياً	
19.....	• التدخل الخارجي	
21.....	آفاق سياسية ضرورية غير متوقعة لتقدم منظومة الحوكمة	
22.....	إجمالي تفاصيل المؤشرات الأربعة للعام 2022	

## مقدمة

تطور مفهوم الحوكمة<sup>1</sup> على مرّ الزمن، وتحول من أولويات الحكم التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والنمو الاقتصاديين إلى سياسات الحكم ومؤسساته التي تعمل على توفير قدر أكبر من الحرية والمشاركة الحقيقية والتنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان على أفضل وجه.

إذ تبلورت فلسفة "الحوكمة" على أساس أن محاربة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء الإدارة، ومشاركة الفئات والقطاعات المختلفة في الدولة في صناعة القرار، وتشجيع الشفافية والمساءلة، وتعزيز حقوق الإنسان يمكن الدول من خفض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأصبح هذا شرطاً، حدده المجتمع الدولي في عدد من الإعلانات ووثائق المؤتمرات العالمية الأخرى، لا غنى عنه في تعزيز الترابط بين الحوكمة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.<sup>2</sup>

وما ساعد على ذلك هو التغيير الحاصل على دور الدولة من فاعل رئيس في صنع السياسات العامة، إلى شريك من بين شركاء آخرين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، متمثلين في القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهؤلاء الشركاء أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرص الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة.<sup>3</sup>

وقد تبنت فلسطين في استراتيجياتها وخططها المتنوعة ما يدل على ضرورة توطيد مؤشرات وفلسفات الحوكمة، ففي العام 2016 التزمت الحكومات الفلسطينية المتتابة السابعة عشر والثامنة عشر في أجندياتها ووثائق للسياسات العامة الخاصة بها وما انبثق عنها من خطط قطاعية وعبر قطاعية وتحديثاتها<sup>4</sup> بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة السبعة عشر حتى عام 2030 (التي أقرتها الأمم المتحدة في العام 2015)،

<sup>1</sup> تعدد ترجم مصطلح "Good Governance" الحوكمة الجيدة، الحكم الرشيد، الحكم الجديد، أسلوب الحكم، الحكمانية، إدارة شؤون الدولة

والمجتمع، الادارة الرشيدة، الحكم الشراكي، الحكم الموسع، إلى أن استقر مجتمع اللغة العربية على "الحوكمة".

<sup>2</sup> مجلس حقوق الانسان، 2013، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الدورة الخامسة والعشرون البنود 2 و3 من جدول الأعمال، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، A/HRC/25/27. ص3

سبق أن تناولت لجنة حقوق الإنسان السابقة مفهوم الحكم الرشيد في عدد من القرارات في الفترة ما بين عامي 2000 و2005. وحددت اللجنة في قرارها 64/2000 الخصائص الرئيسية للحكم الرشيد المتمثلة في الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة وتلبية احتياجات وتطلعات الشعب. وكما ربط القرار صراحة الحكم الرشيد ببيئة تمكينية تفضي إلى التمتع بحقوق الإنسان وإلى تعزيز النمو والتنمية البشرية المستدامة.

<sup>3</sup> وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، دليل مصطلحات الحوكمة والتنمية المستدامة، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، ص4

<sup>4</sup> يُستخدم مصطلح "قطاع" لوصف "تقسيم عمودي للتركيز الحكومي ذي العلاقة بموضوع محدد أو حاجة عامة، يتطابق عادةً مع وزارات مختصة، ودوائر أو وكالات حكومية، ذات مجالات اهتمامات، ومهام وميزانيات منفصلة وواضحة التحديد". أما العبر قطاعي، فهي خطة يشارك فيها أكثر من قطاع. للمزيد انظر:

NSDS GUIDELINES، الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصائيات (SSDS)، <https://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/292>

حيث كلفت الحكومة السابعة عشر جميع وزاراتها وهيئاتها بإعداد خطط قطاعية بما ينسجم مع الخطة الوطنية، وشكلت الحكومة فريقاً وطنياً لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.<sup>5</sup>

على الرغم من ذلك، إلا أن الواقع الراهن لا يعكس تقدماً ملحوظاً لفلسطين في إرساء تطبيقات وفلسفات الحوكمة، في ظل الضغوط التي تواجهها، حيث صنّف التقرير السنوي للدول الهشة عام 2022 فلسطين في حالة "التحذير العالي"، بعد أن حصلت على درجة 85.6 من أصل 120 درجة، واحتلت المرتبة 37 بين 179 دولة.<sup>6</sup>

وحدد المؤشر مجموعة من الخصائص والضغوط المنتظمة التي تواجهها فلسطين ومرتبطة بهشاشتها، بالإضافة إلى الأعباء التي تفوق قدرتها على التعامل معها، منها فقدان السيطرة المادية على أرضها أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة، وتآكل قدرة السلطة الشرعية على اتخاذ قرارات جماعية، وعدم القدرة على تقديم خدمات عامة مقبولة، وعدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

ويقيس المؤشر حالياً هشاشة 179 دولة ويعتمد على ثلاث تدفقات رئيسية للبيانات لحساب درجات الدول، والتي تُصاغ بطريقة ثلاثية وتخضع لمراجعة نقدية، والمصادر المستخدمة هي البيانات الكمية المتوفرة مسبقاً، وتحليل المحتوى، وتحليل الخبراء النوعي. ويتألف عنصر التحليل للمحتوى من اثني عشرة مؤشراً رئيسياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً،<sup>7</sup> ينقسمون إلى أكثر من مئة مؤشر فرعي. وتُمنح الدول درجة تتراوح بين صفر (أعلى درجة) و120 (أدنى درجة)، حيث تعطى درجة لكل مؤشر رئيس من 10 درجات، وكلما ارتفعت درجة الدولة كانت أكثر هشاشة.

بالإضافة إلى ذلك، تُصنف الدول ضمن أربع فئات رئيسية وفقاً لدرجاتها، وأفضل فئة هي "مستدام" (أقل من 30 درجة)، تليها "مستقر" (30 - 60 درجة)، ثم "تحذير عالي" بين (60 - 90 درجة)، وأسوأ فئة هي "إنذار وحالة تأهب قصوى" (90 - 120 درجة). وحصلت فلسطين في المؤشرات الاثني عشرة في العام 2022 ما مجموعه 85.6 درجة من أصل 120 درجة.<sup>8</sup> وفي سياق مؤشرات الدول الهشة للعام

<sup>5</sup> قرار مجلس الوزراء الصادر في 2016/2/16، الذي ينص على أن يتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قيادة، وتنسيق جهود توطين مؤشرات التنمية المستدامة ومراقبة توفير بياناتها بالتعاون مع كافة المؤسسات الشريكة (المادة الرابعة). فلسطين وأجندة التنمية المستدامة، الاجتماع التشاوري حول الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة (القاهرة 18/21/9/2017)

<sup>6</sup> The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022, p52

<sup>7</sup> للمزيد حول معايير المؤشرات انظر: The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022, p52

<sup>8</sup> The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022, p52

2022، تنظر هذه الدراسة إلى نقاط التحذير والضعف التي أظهرها المؤشر في الحالة الفلسطينية، على اعتبار أن تقييم المخاطر ورصد تفاصيلها هو ضرورة للتعافي ضمن مسار مستدام لتعزيز التنمية وفلسفات الحوكمة وترميم البنى وتعديلها بما يتوافق مع رؤية إعادة البناء على نحو أفضل باتجاه الحوكمة. وهي على النحو التالي:

### أولاً) مؤشرات التماسك: جهاز الأمن، والنخب الفئوية، والتظلم الجماعي<sup>9</sup>

حصلت مؤشرات التماسك على، 19.8 درجة من 30، وفقاً للجدول رقم (1)، النحو التالي:

الدرجات للعام 2022	جهاز الأمن	مؤشرات التماسك	جدول رقم (1)
8.6	جهاز الأمن	مؤشرات التماسك	
5.9	النخب الفئوية		
5.3	التظلم الجماعي		
19.8	المجموع النهائي من 30 درجة		

#### • جهاز الأمن<sup>10</sup>

هناك تصور عام بأن الأجهزة الأمنية تدين بولاءات حزبية، كما أنها ما تزال لا تتسم بالمثالية؛ فهي مستمرة في تسجيل الانتهاكات للحريات العامة.

إن أي عملية إصلاح للمنظومة الأمنية، بما يراعي

فلسفة الحوكمة، لا يمكن أن تتم بمنأى عن إجراء مراجعة نقدية لكافة مكونات هذه المنظومة بما يتجاوز التقاسم السياسي والأمني بعد المصالحة - حال كان هناك مصالحة فلسطينية - وتكون نقطة الانطلاق فيها مراجعة الإطار القانوني والمنهجي كنقطة دخول مهمة إلى إصلاح قطاع الأمني الفلسطيني. وهذا يحتاج إلى تفعيل المجلس التشريعي المعطل والجهاز القضائي، والرقابة المالية والإدارية، والذي يتطلب إعادة معالجتها وتصميمها بطريقة تمنع مجموعات المصالح من السيطرة عليها.

بالإضافة إلى ذلك، هناك ضرورة لتوضيح كيف يمكن أن تتحمل الأجهزة الأمنية أعداداً أخرى من المسلحين (في حال كان هناك رؤية لدمج مجموعات المقاومة المسلحة مادياً وإدارياً لأجهزة الدولة) في ضوء الواقع الاقتصادي السيء في الأراضي الفلسطينية، وتقلص مساعدات المانحين بالإضافة إلى التعامل مع النظرة

<sup>9</sup> للمزيد حول معايير المؤشرات انظر: The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022, p52  
<sup>10</sup> مقياس جهاز الأمن يراعي: اعتبار السيطرة الأمنية، واستخدام القوة، وإذا ما كانت أجهزة الأمن تحتكم إلى السلطة المدنية، وحول الطابع المهني لها، وطبيعة الرقابة التي تحظى بها، والعنف السياسي التي تتسبب به، وحول إذا ما كان يغلب عليه عنف برعاية الدولة، أو له دوافع سياسية، تخدم مصالح زعيم أو زمرة سياسية، والثقة المتصورة للمواطنين عن الأمن.



الأوروبية لأي عملية دمج على أنها تمويل "للإرهابيين"، ما يجعل من غير المحتمل أن يجد المسلحون دخلاً آمناً بأعداد كبيرة.<sup>11</sup>

وأخيراً، إن أي عملية إصلاح للمنظومة الأمنية تتطلب توفير المناخ الملائم للعملية المنشودة، خصوصاً في ضوء التهديدات والممارسات الإسرائيلية التي تشكل عقبة رئيسة أمام أي عملية إصلاح.

ومن هنا، فإن الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح تتطلب تبديد المخاوف الفلسطينية في المعادلة السياسية من خلال تمكين حقيقي للفلسطينيين من السيطرة على المعايير الرئيسية للإصلاح، وأبرزها توفير بيئة داعمة وتوفير رأس مال سياسي يمكن الاعتماد عليه، وما دون ذلك فلن يشهد إصلاح للقطاع الأمني، سوى تقدم محدود - إن وجد.

#### ● النخب الفنية<sup>12</sup>

في الحالة الفلسطينية، والتي يُفترض أن تتميز فيها النخب السياسية، على أنها نخب لحركات تحرر، ومشتتة جغرافياً، ونسبة كبيرة منها تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي أو تحت حصاره، فيُفترض أن يسهل الخطاب الوحدوي والهدف، ويقل الصراع على السلطة والصدارة السياسية، إلا أن واقع الأمر هو العكس تماماً، فهناك انقسام سياسي كبير منذ عام 2007، وصراع محتدم على السلطة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وقطاع كبير من النخب الفلسطينية تمارس سلوك الدولة، ولكن من دون دولة، وتعاني من أزمات في الرؤية والمسارات وفي القيادة.

هناك حالة تكلس كبيرة في النظام السياسي الفلسطيني، حيث لا يراعى فيه إشراك الشباب في مؤسسات صنع القرار العليا سواء على مستوى المنظمة أو الدولة أو الأحزاب السياسية، وتواجههم يكاد يكون معدوم، حيث بلغت متوسط نسبة مشاركة الشباب في هيئات منظمة التحرير العليا منذ نشوئها 4.7%<sup>13</sup> وفي

<sup>11</sup> Ghazi Ahmad Hamad, The Challenge for Hamas: Establishing Transparency and Accountability

<sup>12</sup> مقياس النخب الفنية يراعى: تعريف النخبة السياسية بأولئك الذين يمتلكون السلطة الحقيقية في الدولة. ويمكن توسيع دائرتهم لتشمل أصحاب النفوذ، والمؤثرين في صناعة القرار، وأولئك الذين يملكون أدوات السلطة والسيطرة الدينية أو الاقتصادية أو العسكرية أو العرقية والقبلية... وغيرها.

وقد راعى المقياس إذا ما كانت القيادة الموجودة هي تمثيلية، منتخبة بإنصاف، وممثلة لكافة السكان، ومتجددة ويمثل الشباب جزء كبير منها، وفي الحالات القصوى أي في ظل تعثر الانتخابات يمكن أن تكون ممثلة لغياب القيادة المنتخبة المقبولة على نطاق واسع على أنها تمثل جميع المواطنين (يقصد نخب الحكم التي تأتي بالتوافق الوطني)، كما يقاس مؤشر النخب، عمليات المصالحة السياسية بين النخب، والمأزق الانقسامية، والصراع على السلطة، والمنافسة السياسية، والتحويلات السياسية.

<sup>13</sup> تعتبر الهيئات القيادية العليا في الدولة هي مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي الفلسطيني. للمزيد أنظر: هاشم، محمد، اسلام - عطا الله، 2014، الغد تنفيذ معهد دراسات التنمية بالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية 2014. خارطة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين، ص61

مؤسسات الدولة منذ قيام السلطة 0.8%، ومتوسط مشاركة الشباب في الأطر القيادية العليا<sup>14</sup> في الأحزاب الفلسطينية الوطنية والإسلامية مجتمعة بلغت 10.2% تقريبًا.<sup>15</sup> وتعتبر مشاركة الشباب دليل على تجديد النظام السياسي ووجود ديمقراطية سليمة يُمثل فيها الشعب وتطلعاته، وهو ما تسعى لإثباته الأنظمة الحاكمة لتأكيد شرعيتها.

ويُفترض أن يكون من أهم الأولويات لديمومة فعالية القضية هو الاستثمار في النخب الشبابية الصاعدة أو المتوقع صعودها خلال العشر سنوات القادمة، كقيادة حيوية للفصائل ومؤسسات السلطة، لتشكيل جدار حماية يحمي الجيل الفلسطيني الجديد كي لا يصبح خارج المشاريع الوطنية، ويعزز حضور القضية الفلسطينية وتحميها من الاندثار والغياب عن الرأي العام، ثم خلق عناصر استقطاب جديدة تعتمد على أدوات حديثة أهمها المعرفة والعمل المؤسساتي وتوظيف الطاقات الشبابية الصاعدة في احتضان المبادرات التتموية ذات العلاقة بالاستدامة والتي تؤسس مجتمع الحوكمة.<sup>16</sup>

### • **التنظيم الاجتماعي<sup>17</sup>**

في الحالة الفلسطينية، تجد أن الانقسام خلق حالة فريدة من نوعها، فقد أخل بـ "التوازن الاجتماعي" بشدة، وتسبب بتبردي مؤشرات نوعية الحياة، وعمق حدة التمايزات والاحتقانات. وبالرغم من الاتفاقات ومبادرات المصالحة التي لا تنقطع، ما يزال الانقسام مستمرًا، بل ويتعمق أكثر وأكثر، لدرجة أنه تأسس، وخلف حجمًا كبيرًا من الانتهاكات، من ضمنها القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والفساد، ناهيك عن الوضع الاقتصادي الكارثي، إضافة إلى بنية كاملة تعززت من مؤسسات الأمر الواقع والموظفين في قطاع غزة، وكذلك القوانين، والأحكام والقرارات التي صدرت في ظل الانقسام... إلخ، كل ذلك أصبح بمثابة معيقات للمصالحة، حتى بتنا أقرب إلى الانفصال وأبعد عن الوحدة.<sup>18</sup>

إزاء هذا الوضع السياسي الفلسطيني المتوتر والمأزوم في مفاهيمه وعلاقاته وأدواره والذي يبنى بتحولات خطيرة تقضي إلى انتكاسة محتمة على الفلسطينيين، أوصت الكثير من الدراسات بضرورة إنهاء الانقسام ودمج آليات العدالة الانتقالية في بنود مبادرات المصالحة، باعتبار أنها يمكن أن تساهم في تقريب وجهات

<sup>14</sup> تعتبر الهيئات القيادية العليا في الأحزاب هي الهيئات القيادية ذات المسؤولية العامة، وهي كل ما هو أعلى من قيادية إقليم. للمزيد أنظر: هاشم، محمد، اسلام - عطا الله، 2014، خارطة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين، ص61

<sup>15</sup> هاشم، مرجع سابق، ص61

<sup>16</sup> العامودي، معاذ، تكلس النخب السياسية الفلسطينية وتحديات الجيل الجديد، مجموعة الحوار الوطني الفلسطيني. ص12

<sup>17</sup> مقياس التنظيم الاجتماعي براعي: إذا ما كانت، هناك ضحايا نتيجة الخلافات السياسية، أو الحروب، وهل يتم تعويضهم نتيجة الفظائع التي لحقت بهم، أو أن هناك خطة لتعويضهم؟، وهل سيتم محاكمة المسؤولين عن تلك الفظائع أو تم محاكمتهم (أنماط العدالة الانتقالية).

<sup>18</sup> هاشم، محمد، 2018، العدالة الانتقالية في فلسطين بين الضرورات والمصالح، سواسية 2 البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة- اليونيسف تعزيز سيادة القانون في دولة فلسطين، ص19



النظر بين المتخاصمين من أجل المصالحة، خصوصاً وأن اتفاقات المصالحة الموقعة بين طرفي الانقسام أخفقت في الالتزام بمبادئ العدالة الانتقالية التي تبنتها الأمم المتحدة، ومعالجة الكثير من القضايا المهمة التي نتجت عن الانقسام، وقدمت المصالحة كعملية مسامحة تستند إلى مشاعر دينية ووطنية وليس كعملية بناء تحتاج إلى تعلم اجتماعي ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات العامة وكشف الحقيقة وإرضاء الضحايا. وبالرغم من أن اتفاقات المصالحة الفلسطينية نجم عنها تشكيل لجنة المصالحة المجتمعية، وخُول لها العمل على تحقيق المصالحة المجتمعية، إلا أنها لم تضع الضحايا في مركز عملية العدالة الانتقالية، كما أنها لم توفر آليات كافية وفاعلة لتحقيق رضى الضحايا.<sup>19</sup> وفي غضون ذلك، ما زالت التوصيات تطالب بضرورة إنهاء الانقسام وتفعيل آليات العدالة الانتقالية، باعتبارها مرتكز مهم لبناء مجتمع الحوكمة وهو ما أسقطته اتفاقيات المصالحة.

**ثانيًا) المؤشرات الاقتصادية: التدهور الاقتصادي، والتنمية غير المتكافئة، وهروب الأفراد وهجرة الكفاءات<sup>20</sup>**

حصلت المؤشرات الاقتصادية على درجة 20.3 من 30، وهي مقسمة وفقاً للجدول رقم (2)، على النحو التالي:

الدرجات للعام 2022	الجدول رقم (2)
8.8	التدهور الاقتصادي
5.0	التنمية الاقتصادية غير المتكافئة
6.5	هروب الافراد وهجرة الكفاءات
20.3	المجموع النهائي من 30 درجة

#### • التدهور الاقتصادي<sup>21</sup>

يُقدر الوضع الاقتصادي والمالي للفلسطينيين في "تقرير المراقبة الاقتصادية الفلسطينية للعام 2022" وفق بيان للبنك الدولي بأنه ما يزال حافلاً بالتحديات

بسبب تراكم متأخرات ضخمة والانخفاض الشديد في المعونات من 27% من إجمالي الناتج المحلي عام 2008 إلى 1.8% عام 2021، حيث تراكم على السلطة الفلسطينية رصيد ضخم من المتأخرات المستحقة

<sup>19</sup> " اتفاقيات المصالحة (الورقة المصرية 2009) التي اقرت في ابريل 2011، لاتفاق الاحق لها في ديسمبر 2011 هما الاتفاقان الأساسيان في اتفاقات المصالحة، حيث أن دور باقي الاتفاقيات هو مجرد تأكيد على ما جاء فيهما، على الرغم من ذلك تتميز (الورقة المصرية) بالغموض وعدم التنظيم والخط بين الأهداف والمبادئ والاليات والنشاطات في بعض المواقع وقد أخفقت اتفاقات المصالحة في الالتزام بمبادئ العدالة الانتقالية التي تبنتها الأمم المتحدة وكذلك في معالجة الكثير من القضايا المهمة التي نتجت عن ارث الانقسام". للمزيد انظر: هاشم، محمد، مرجع سابق، ص19

<sup>20</sup> للمزيد حول معايير المؤشرات انظر: The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022, p52

<sup>21</sup> مقياس التدهور الاقتصادي يراعي: أنماط التدهور الاقتصادي التدريجي للمجتمع وقياس دخل الفرد، أو الناتج القومي الإجمالي، أو معدلات البطالة، أو التضخم، أو الإنتاجية، أو الدين، أو مستويات الفقر، أو فشل الأعمال. كما يأخذ في الاعتبار الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع الأساسية، أو الإيرادات التجارية. كما ينظر الي الانحدار الاقتصادي، والمصاعب الاجتماعية الشديدة التي تفرضها برامج النقش الاقتصادي، أو التفاوتات الجماعية المتزايدة الملحوظة. يركز مؤشر الانحدار الاقتصادي، أو مستويات الفساد والمعاملات غير المشروعة مثل غسل الأموال أو الاختلاس.

لكل من القطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية والاقتراض المحلي، نظرًا لأن خيارات التمويل المحلية لم تعد ممكنة، وبعد واحدة من أكبر فترات الركود على الإطلاق عندما انكمش الاقتصاد.

وما تزال الآفاق المستقبلية محفوفة بالمخاطر، نظرًا لأن حجم العجز قبل المعونات بلغ 1.26 مليار دولار، ما دفع السلطة إلى الاعتماد على الموارد المحلية لتمويل احتياجاتها، كما أنها تدفع رواتب جزئية منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

وما يزال النمو الاقتصادي وإيرادات السلطة الفلسطينية أقل من إمكاناتها بسبب القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى الموارد، بما في ذلك في المنطقة (ج)، وخضوع التجارة الخارجية الفلسطينية لسيطرة إسرائيل.

علاوة على ذلك، أدى الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة إلى وجود اقتصاد مغلق تمامًا تقريبًا، ومن المتوقع أن يظل عجز المالية العامة (قبل المعونات) كبيرًا في عام 2022 عند 5.1% من إجمالي الناتج المحلي.

لذلك يوصي التقرير بضرورة تنفيذ الإصلاحات تدريجيًا لتجنب الآثار الاجتماعية السلبية، من خلال التركيز في البداية على إصلاح الإيرادات من أصحاب الدخل المرتفعة الذين لا يدفعون المبالغ المستحقة عليهم، وإعادة النظر في الإنفاق على فاتورة الأجور، وتحسين القيمة مقابل المال في النظام الصحي، وتحسين إدارة صندوق المعاشات التقاعدية العامة، وخفض صافي الإقراض. وعلى الرغم من أن إصلاحات السلطة الفلسطينية ضرورية لخفض حجم عجز الموازنة العامة، فإنها ليست كافية لضمان التنمية المستدامة، خصوصًا من دون تعاون الحكومة الإسرائيلية لزيادة إيرادات السلطة، وذلك من خلال منح منشآت الأعمال الفلسطينية إمكانية الوصول إلى المنطقة (ج) والذي يمكن أن يزيد إيرادات السلطة الفلسطينية بنسبة 6% من إجمالي الناتج المحلي، وأيضًا إعادة التفاوض على رسوم المناولة التي تتقاضاها الحكومة الإسرائيلية لمناولة الواردات الفلسطينية.<sup>22</sup>

---

<sup>22</sup> البنك الدولي، 2022، الاقتصاد الفلسطيني سيستمر بأقل من إمكاناته دون اتخاذ إجراءات ملموسة على صعيد السياسات، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/05/09/the-palestinian-economy-will-continue-to-operate-below-potential-without-concrete-policy-actions>

## التنمية الاقتصادية غير المتكافئة<sup>23</sup>

المجتمع الفلسطيني يمثل حالة استثنائية، بما يحمله من خصائص تميزه عن المجتمعات العربية المجاورة، ناتجة عن تشرذمه السكاني والجغرافي بسبب الاحتلال، والانقسام الفلسطيني، وتبعية الاقتصاد، بالإضافة إلى تقاسم الحكم السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، وخضوع السكان إلى نظامين سياسيين مختلفين، وهو ما خلق عدة طبقات.

### • طبقة برجوازية بيروقراطية

(تكتلات اقتصادية ذات تأثير سياسي)، توسعت من حيث العدد والنفوذ من خلال المزوجة بين تسييس الاقتصاد واحتكاره. وهي عبارة عن تزواج بين عدة شرائح، نخب سياسية واقتصادية جديدة، تميزت باحتكارها للمناصب الإدارية والسياسية العليا في الضفة وغزة، وشريحة من التجار والأغنياء الجدد تداخلت وتشابكت مصالحتها مع النخبة السياسية الحاكمة والنخب الاقتصادية أو الشريحة البرجوازية المحلية التي راكمت ثروتها في الداخل.

### • كبار مالكي الأراضي

الذين استثمروا في الأنفاق بين غزة ومصر في الأعوام السابقة، حيث احتكرت هذه الفئة بعض الفرص الاستثمارية التي رافقت المرحلة السياسية بعد الانقسام الفلسطيني والتي حولت نشاطها إلى العقارات والخدمات بصورة رئيسية.<sup>24</sup>

### • طبقة وسطي

تكونت بعد نشوء السلطة الفلسطينية، وتشمل عدة فئات، منهم المشرّعون، وموظفو الإدارة العليا في القطاع الحكومي، أو الخاص أو المنظمات غير الحكومية، سواء بغزة أو الضفة، بالإضافة إلى أصحاب المهن الذين يعملون لصالحهم، دون عمالة مأجورة، مثل المهن الحرة كالتطب والمحاماة والهندسة، وأصحاب الصناعات المتوسطة، الفنيون الحرفيون وأصحاب الملكيات المتوسطة... إلخ. وهذه الطبقة بدأت تتراجع في الأعوام الأخيرة، خصوصاً في قطاع غزة وأصبحت تحت خط الفقر بعد الأزمات الاقتصادية التي تمر

<sup>23</sup> مقياس التنمية الاقتصادية غير المتكافئة يراعي: عدم المساواة داخل الاقتصاد، بغض النظر عن الأداء الفعلي للاقتصاد، إذا ما كان هناك فجوة اقتصادية كبيرة بين الفئات المجتمعية المختلفة، لا سيما السياسية، هل هناك نظام اقتصادي تمييزي؟، والعدالة الاقتصادية، وحول إذا ما كانت ممارسات التوظيف عادلة بشكل عام - من الناحية القانونية ومن منظور الآخرين، وإذا ما كان نظام اجتماعي متساوي، قوانين تحمي المساواة في الحقوق. ومن نقطة ثانية ينظر إلى الفرص الاقتصادية، حول إذا ما كان التعليم مجاني، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مستوى تعليمي، وهل التعليم المقدم متساوي نسبياً؟ والإسكان العادل: هل يوجد نظام إسكان للفقراء؟ وكم مساحة الأحياء الفقيرة وعددها.  
<sup>24</sup> لداوود، حسن، التحولات الطبقيّة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اسلو، مجلة التقدمي 1، شتاء 2020، ص108-110

بها الحالة الفلسطينية ككل، كما وأصبح العديد منهم أصبح ملاحق من الأجهزة القضائية على خلفية الذمم المالية.<sup>25</sup>

### • طبقات أدنى الهرم الطبقي

هي متعددة الشرائح ومشتتة منها التي تعمل داخل الأراضي المحتلة، وتجد نفسها تحتكم للظروف السياسية والأمنية إبان الإغلاقات، ويتسبب وقف تصاريحهم عن العمل لفترات زمنية كبيرة أحياناً بسقوطهم تحت خط الفقر، كما أن تلك الظروف تهدد الكفاف الاقتصادي للفلاحين الذين يملكون أراضي زراعية مهددة في أوقات الحروب والتصعيدات العسكرية، وتتضمن أيضاً صغار الموظفين في الأعمال المختلفة سواء الحكومية، أو الخاصة أو المشاريع التشغيلية... إلخ، وهي فئة كبيرة.<sup>26</sup>

ويقدر تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2022، أن ما يقارب ثلث سكان فلسطين (29.2%) يعانون من الفقر، وأن هذه النسبة تتفاوت بشكل كبير بين قطاع غزة والضفة الغربية، حيث بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة (53%) بينما بلغت في الضفة الغربية (13.9%). ويعاني حوالي ثلث سكان قطاع غزة (33.7%) من الفقر المدقع مقابل (5.8%) من سكان الضفة الغربية.<sup>27</sup>

### • هروب الأفراد وهجرة الكفاءات<sup>28</sup>

في الحالة الفلسطينية ما زال لا توجد إحصاءات دقيقة حول أعداد الذين هاجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، لكن هناك إحصاءات مختلفة لأعداد المهاجرين بشكل عام منها بيانات البنك الدولي للعام 2015 وكانت 255,507 فلسطيني.<sup>29</sup> كما أفاد تحقيق استقصائي لتلفزيون "العربي" في سبتمبر/أيلول 2022، توصل لحقيقة أن نحو 200 ألف مواطن من غزة هاجروا للخارج من

<sup>25</sup> وفقاً لإحصاءات دائرة التفتيش القضائي في قطاع غزة، بلغ إجمالي قضايا الذمم المالية المتوفرة لدى الجهات القضائية 142 ألفاً، بينما تصدر عشرات الآلاف من أوامر السجن سنوياً بحق المتخلفين عن دفع الديون. وبمقارنة أوامر الحبس الصادرة عن الجهات الحكومية في غزة بعدد السكان، فهي تعتبر مرتفعة جداً للمزيد انظر: جمال، فادي، 2022، إفلاس بالجملة.. الاقتصاد الغزي يلفظ أنفاسه الأخيرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650821>

<sup>26</sup> جمال، 2022، مرجع سابق

<sup>27</sup> المركز الفلسطيني يصدر تقرير "الفقر في فلسطين، 2022، الربع الأول.

<sup>28</sup> مقياس هروب الأفراد وهجرة الكفاءات يراعي: يأخذ مؤشر رحلة البشر وهجرة الأدمغة بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي للنزوح البشري (لأسباب اقتصادية أو سياسية) والعواقب التي قد تترتب على ذلك على تنمية الدولة. من ناحية أخرى، قد ينطوي ذلك على الهجرة الطوعية للطبقة الوسطى - لا سيما الشرائح المنتجة اقتصادياً من السكان، مثل رواد الأعمال، أو العمال المهرة مثل الأطباء - بسبب التدهور الاقتصادي في وطنهم والأمل في فرص أفضل أبعد. بعيد. من ناحية أخرى، قد ينطوي ذلك على التهجير القسري للمهنيين أو المتقنين الذين يفرون من بلادهم بسبب الاضطهاد أو القمع الفعلي أو الخوف، وعلى وجه التحديد الأثر الاقتصادي الذي قد ينجم عن النزوح على الاقتصاد من خلال فقدان العمالة المهنية الماهرة.

<sup>29</sup> البنك الدولي، عدد المهاجرين من قطاع غزة والضفة الغربية للعام 2015، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.TOTL.ZS?end=2015&locations=PS&start=1990>

معبري رفح مع مصر، وإيرز مع إسرائيل، بين 2007-2021، بما يشكل 10% من العدد الإجمالي لسكان القطاع.<sup>30</sup>

وفي تقرير سابق في العام 2018، استند إلى معطيات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى وصلت الأعداد إلى 35,000 مهاجرًا، من بينهم حوالي 150 طبيبًا، بالإضافة إلى مهن نوعية أخرى، بما فيهم مهندسون وفنيون وحملة شهادات عليا.<sup>31</sup>

وتشير بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني إلى أن حامل الشهادة الجامعية في غزة يحتاج نحو 16 شهرًا ليجد أول فرصة عمل (أن كان محظوظًا)، وعادة ما تكون براتب شهري يقدر بنحو 200 دولار أميركي فقط.

كما يقدر مركز الإحصاء أن صافي الهجرة الدولية السالبة السنوية للفلسطينيين بـ 8,000 مهاجرًا خلال السنوات من (2017-2027).<sup>32</sup>

ويعتبر سوء الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هي الدافع الأكبر لهجرة الأشخاص من قطاع غزة وفقًا للأمم المتحدة، التي تشير إلى أنها أصبحت منطقة منكوبة في عام 2020. إن جميع المؤشرات في غزة تسير في الاتجاه الخطأ ولم تعد منطقة صالحة للحياة.<sup>33</sup>

**ثالثًا) المؤشرات السياسية: الشرعية السياسية، والخدمات العامة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون<sup>34</sup>**

حصلت المؤشرات السياسية على، 20.5 درجة من 30، وهي مقسمة وفقًا للجدول رقم (3)، النحو التالي:

<sup>30</sup> العربي، 2022، الهجرة من قطاع غزة، تحقيق استقصائي، <https://www.alaraby.com/programs/%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

<sup>31</sup> تايمز أوف إسرائيل، 2019، تقرير: 35 ألف فلسطيني هاجروا من قطاع غزة عام 2018 بينهم 150 طبيبًا، [/https://ar.timesofisrael.com](https://ar.timesofisrael.com)

<sup>32</sup> مركز الإحصاء الفلسطيني، 2021، تقرير "الفلسطينيون في نهاية عام 2021، ص18

<sup>33</sup> Independent Arabia، مهاجرو غزة غير الشرعيين هاربون من واقع مرير، <https://www.independentarabia.com/%B1>

<sup>34</sup> للمزيد حول معايير المؤشرات انظر: The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022, p52

## • الشرعية السياسية<sup>35</sup>

الدرجات للعام 2022	الفرعية	جدول رقم (3)
8.8	الشرعية السياسية	المؤشرات السياسية
3.9	الخدمات العامة	
7.8	حقوق الإنسان وسيادة القانون	
20.5	المجموع النهائي من 30 درجة	

ما زال النظام السياسي الفلسطيني يعاني من أزمات تشمل البنية والأداء في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى إعادة الاعتبار لمؤسسات للنظام ككل، لا سيما المؤسسات

الحزبية وتجديدها وفصلها عن السلطة والحكم، بعد امتزاجها بشكل واضح.

تفاقت هذه الأزمة بعد سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة، حيث احتدم الصراع داخل النظام السياسي الفلسطيني ذاته على مقتضيات الشرعية والهوية وأسسها، وتكرست حالة الفصل السياسي والإداري وجغرافي إلى كيانين منفصلين ما زالوا قائمين، حيث تحكم الضفة الغربية حكومة فلسطينية شكلها الرئيس محمود عباس، وفي المقابل هناك لجنة عمل حكومي شكلتها حركة حماس تدير شؤون قطاع غزة.<sup>36</sup>

كما أن النظام القائم، يواجه أيضاً تحديات في نظام النزاهة الوطني، سواء في الضفة الغربية، أو قطاع غزة، منها عدم اعتماد مبدأ الإعلان والتنافس لإشغال الوظائف في المناصب العليا ورؤساء المؤسسات العام، وعدم إنجاز مشروع إصلاح قطاع العدالة، وضمان استقلاليته وخاصة الجهاز القضائي والنيابة العامة وعدم صدور قانون الحق بالوصول إلى المعلومات، وتراجع على مستوى الشفافية في نشر وثائق الموازنة العامة،<sup>37</sup> خصوصاً في قطاع غزة، التي ما زالت تعتمد على السرية في إعدادها، ولا يتم نشرها، بل تُستعرض القيم الإجمالية بمعرض خبر صحفي، يظهر حجم النفقات العامة، ولا يستعرض البيانات التفصيلية.<sup>38</sup>

وهناك تصور عام، في ظل عدم انعقاد أي انتخابات منذ العام 2006، تشريعية أو رئاسية، بأن الحكومات المتعاقبة أو لجان العمل الحكومي في غزة، أو أي حكومة موازية شكلتها حركة حماس لا تحكم، وهي في

<sup>35</sup> مقياس الشرعية السياسية يراعي: يرعي مؤشر الشرعية السياسية في تقييمه، تمثيل الحكومة وانفتاحها وعلاقتها بالمواطنين، وإلى مستوى ثقة السكان في مؤسسات الدولة وعملياتها، ويقيم الأثر في حالة غياب تلك الثقة، والتي تتجلى من خلال المظاهرات والاحتجاجات العامة الجماهيرية، أو العصيان المدني. والتهميش والاضطهاد أو استبعاد جماعات المعارضة. كما يأخذ في الاعتبار نزاهة الانتخابات في مكان إجرائها (مثل الانتخابات المعيبة أو التي تمت مقاطعتها)، وطبيعة التحولات السياسية والعمليات الانتقالية سلمية للسلطة، وظاهر الفساد السياسي وفساد المسؤولين، وحول إذا ما يخضع المتهمين منهم للمساءلة، كمان تؤخذ بعين الاعتبار انفتاح النخب على مؤشرات النزاهة والشفافية.

<sup>36</sup> لجنة العمل الحكومي: لجنة إدارية حكومية تعمل كجسم بديل للحكومة في قطاع غزة، تقوم بالإشراف على عمل الوزارات والمؤسسات العامة، تقوم اللجنة بوضع السياسات العامة، وتحديد اختصاصات القطاعات والإدارات والمؤسسات التابعة للجهاز التنفيذي كافة، وما في حكمها، كذلك إعداد مشاريع القوانين والإشراف على تنفيذها، وإعداد الموازنة العامة ورفعها للمجلس التشريعي لإقرارها، وحفظ النظام العام والأمن الداخلي، وصلاحيات لفرض الرسوم والضرائب.. الخ، للمزيد انظر: غنيم، سامي، 2020، بيئة التشريعات الخاصة بالرسوم والجبائية في قطاع غزة، الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية أمان، قطاع غزة، ص8

<sup>37</sup> ائتلاف أمان، 2022، تقرير الظل حول تنفيذ فلسطين للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ص13

<sup>38</sup> ائتلاف أمان، 2022، ورقة تحليلية للبيانات المالية في قطاع غزة، ص4

الغالب ليست صاحبة قرار، وأن الحكم في النهاية يعود إلى حركة فتح وحركة حماس اللذان يمسان زمام الأمور.<sup>39</sup>

## • الخدمات العامة<sup>40</sup>

في الحالة الفلسطينية شديدة التعقيد، تتأثر كافة الخدمات ومستوى جودها بالاحتلال الذي طال أمده، وما يشمله من سياسات تحكم بالموارد والمعايير وحرية التنقل... إلخ، بالإضافة إلى استمرار الانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني والتعقيدات التي تحول دون تحقيق الوحدة الداخلية وما ترتب عليها من أزمات اقتصادية، ما ترك الكثير من الفلسطينيين يكافحون في سبيل العيش بكرامة، وخلق حالة من التفاوت في مستوى تقديم الخدمات، والمساعدات والرضى عنها بين الضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر تضرراً من الحالتين.

في الضفة الغربية، على الرغم من أن هناك رضى من المواطنين بنسبة 76% عن جودة الخدمات المقدمة للمراجعين في الدوائر الحكومية، وأقرّ مجلس الوزراء أيضاً خطة مسح لتقييم عدد من الخدمات الحكومية في 11 دائرة حكومية إضافية،<sup>41</sup> إلا أن هناك تحديات من نوع آخر أمام الخدمات وتلبية الاحتياجات، تواجه فيه التجمعات السكانية بيئة قسرية، خصوصاً في المناطق (ج) والقدس الشرقية والمنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، حيث تمنعهم قوات الاحتلال، من تلبية احتياجاتهم من السكن وسبل العيش والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى هدم أو الاستيلاء أو إجبار الفلسطينيين على هدم منازلهم وغيرها من المباني، ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وعدم قدرة السلطة على الوصول إلى تلك الأماكن لتقديم الخدمات بسبب القيود المشددة على الحركة.<sup>42</sup>

أما في قطاع غزة، هناك إدراك بأن تداعيات الانقسام، وتكرار الحروب، وما يتخللها من تصعيدات محدودة بين فترات متباعدة زمنياً نسبياً، والحصار القاس على السكان منذ عام 2007 المعزولين إلى حد كبير عن العالم الخارجي، بالإضافة إلى القيود طويلة الأمد على الاستيراد التي تفرضها إسرائيل بدعوى المخاوف

<sup>39</sup> قاسم، عبد الستار، 2015، أزمة الشرعية في الساحة الفلسطينية، <https://www.aljazeera.net/opinions9>

<sup>40</sup> مقياس الخدمات العامة براعي: أن الوظائف العامة في الدولة، هي لخدمة الناس، وتوفير الخدمات الأساسية مثل، الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والكهرباء والطاقة والإنترنت والاتصال ومستوى جودة الخدمات، والحصول عليها. وفجوة الاحتياجات بين ما تم تحقيقه في الوقت الحالي من خدمات وما هو مطلوب تحقيقه، إذ يفترض أنه يزيد مع الزمن المكانة والقدر اللازم للإنسان، سواء من ناحية تقديم الخدمات، أو السلع والخدمات من حيث الكم أو الكيف، من أجل نموه وتطوره: بيولوجيا، ونفسيا، واجتماعيا. وهذا المفهوم يتعلق بتطور سياسات الاحتياجات الإنمائية والتي حققت انتشاراً للمنظمات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الدولية للمزيد أيضاً فيما يتعلق بالخدمات العامة، انظر: الحاييس، عبد الوهاب، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة "رؤي نظرية ومنهجية، ص3

<sup>41</sup> تقرير الأمين العام لمجلس الوزراء، حول مسح جودة الخدمات المقدمة للمراجعين في الدوائر الحكومية، 2022،

[-https://www.aliqtisadi.ps9](https://www.aliqtisadi.ps9)

<sup>42</sup> شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة تقديمية حول توطين المساعدات الانسانية، فلسطين، غزة، 2020.



الأمنية، وعرقلة لمشاريع البنية التحتية والانتعاش الاقتصادي وانقطاع الكهرباء، وعدم الاستقرار الأمني على الحدود الواقعة على بعد 1,000 متر من السياج الحدودي للقطاع وهو ما يمنع المزارعين من الوصول الى مزارعهم.<sup>43</sup>

كل ذلك جعل قطاع غزة في حالة طوارئ، حيث يعاني دائماً من سوء الخدمات، وفي حالة عوز وبحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

لكن جزء من هذه المساعدات التي يفترض أن تصل الى الفئات المحتاجة، كانت تُسبب تحت وطأة الانقسام، فمثلاً في ظل الخلافات السياسية بين وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة والوزارة في الضفة الغربية، توقف عمل البرنامج الوطني لمكافحة الفقر، منذ شهر مايو/أيار من العام 2019، لمدة عام تقريباً، وتمت إعادة تشغيله بتاريخ 27 يوليو/تموز 2020.

من جانب آخر، فإن جزءاً مهماً من التحويلات النقدية إلى قطاع غزة، الذي قُدم في فترة انتشار جائحة كورونا عبر القطاع الخاص والمؤسسات الدولية خضع للتأثير السياسي. فعلى سبيل المثال، أُختير جزء كبير من المستفيدين من المنحة القطرية عبر حصص ترشحها الأحزاب السياسية في قطاع غزة، وخصوصاً حركة حماس، التي تولي الجزء الأكبر من اهتمامها عادةً بمناصريها، في حين أن المنح المالية التي قُدمت لخمسة آلاف عامل في قطاع غزة من صندوق "وقفه عزّ" كانت بشكل أساسي بترشيحات عبر أقاليم حركة فتح في المحافظات الجنوبية.<sup>44</sup>

<sup>43</sup> HUMANITARIAN RESPONSE PLAN, OCHA, 2020, p11

<sup>44</sup> شرشرة، عبد الله، 2022، حوكمة إدارة المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، خلال جائحة كورونا، انتلاف أمان، ص21

ما زالت المراكز الحقوقية تسجل انتهاكات للحقوق العامة وتجاوز لسيادة القانون بما يخص الأفراد أو المؤسسات بالإضافة إلى تضيق الخناق على الصحفيين... إلخ من الانتهاكات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بينت الهيئة العامة في تقريرها السنوي السابع والعشرين أنها تلقت (445) شكوى من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة بشأن انتهاك الحق في السلامة الجسدية وسوء المعاملة على أيدي الأجهزة الأمنية بواقع (318) شكوى في الضفة و(193) شكوى في قطاع غزة.

أما عن انتهاك الحق في الحرية الشخصية، فقد تلقت الهيئة (376) شكوى في الضفة الغربية وقطاع غزة بشأن التعرض للاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني من أجهزة الأمن، بواقع (279) في الضفة الغربية و(97) في قطاع غزة.

أما عن انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، فقد تلقت الهيئة ما يقارب (70) شكوى تضمنت (89) انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير بواقع (56) في الضفة و(28) في قطاع غزة، بالإضافة إلى انتهاك الحق في تكوين الجمعيات، ورفض تسجيل عدد من الجمعيات تحت مبرر السلامة الأمنية، وعدم إيفاء الشروط، بما يخالف القانون.<sup>46</sup>

وفيما يخص حرية الصحافة الفلسطينية، فقد سجل استطلاع للرأي، قام به المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) حول حرية الصحافة في فلسطين، أن ما نسبته 76% من الصحفيين/ات الذين شملهم الاستطلاع قالوا إن القوانين الخاصة بالإعلام في فلسطين لا تضمن حرية الصحافة، كما رأى 89% أن هناك إجراءات قانونية تمنع وصول الصحفيين/ات إلى المعلومات المتعلقة بالشأن العام، فيما يقول 90% من الصحفيين/ات أنهم يمارسون رقابة ذاتية على أعمالهم خوفاً من المساءلة الأمنية.<sup>47</sup>

<sup>45</sup> مقياس سيادة القانون يراعي: براعي مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون العلاقة بين الدولة وسكانها بقدر ما يتم حماية حقوق الإنسان الأساسية واحترام الحريات. ويبحث الانتهاكات الواسع النطاق للحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك تلك الخاصة بالأفراد والجماعات والمؤسسات (مثل مضايقة الصحافة، وتسييس القضاء، والاستخدام الداخلي للجيش لأغراض سياسية، وقمع المعارضين السياسيين). كما يأخذ المؤشر في الاعتبار حالات اندلاع العنف المستوحى من السياسة (على عكس الإجرامي) المرتكب ضد المدنيين. كما يبحث في عوامل مثل الحرمان من الإجراءات القانونية المتوافقة مع الأعراف والممارسات الدولية للسجناء السياسيين أو المعارضين، وما إذا كان هناك حكم سلطوي أو ديكتاتوري أو عسكري حالي أو ناشئ يتم فيه تعليق أو التلاعب بالمؤسسات والعمليات الدستورية والديمقراطية.

<sup>46</sup> الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" فلسطين، 2022، وضع حقوق الإنسان في فلسطين، التقرير السنوي السابع والعشرين من 1 كانون الثاني (يناير) - 31 كانون الأول (ديسمبر)، من ص 45-100. للمزيد حول الانتهاكات القانونية، راجع تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان، مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني مؤسسة "الحق" - القانون من أجل الإنسان.

<sup>47</sup> المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، استطلاع اجراء مركز "مدى" في أوساط الصحفيين،

## رابعاً) المؤشرات الاجتماعية: الضغوط الديموغرافية، واللاجئين والنازحين داخلياً، والتدخل الخارجي<sup>48</sup>

حصلت المؤشرات الاجتماعية على 20.5 درجة من 30، وهي مقسمة وفقاً للجدول رقم (3) على النحو التالي:

الدرجات للعام	الجدول رقم (4)	الضغوط الديموغرافية <sup>49</sup>
2022	الضغوط الديموغرافية	6.1
8.9	اللاجئين والنازحين داخلياً	8.9
10.0	التدخل الخارجي	10.0
85.6	المجموع النهائي من 30 درجة	85.6

التقارير السنوية لمركز الإحصاء الفلسطيني تذكر الأرقام لكل المؤشرات الفرعية للضغوط الديموغرافية بشكل شامل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام الجاري 2022 حوالي 5.35 مليون نسمة. وفي منتصف عام 2021 كان هناك حوالي 5.23 مليون نسمة موزعين إلى 3.12 مليون نسمة في الضفة الغربية و2.11 مليون نسمة في قطاع غزة.

ويظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينيين أنه مجتمع فتي، حيث يبلغ متوسط العمر في دولة فلسطين 20.8 سنة.<sup>50</sup>

أما بالنسبة للكثافة السكانية مع نهاية عام 2020، فهناك 5.2% من أسر الضفة تعيش في مساكن مكتظة مقابل 8.9% في غزة.

أما فيما يتعلق بمصادر المياه، فالكمية المتاحة التي توفرها الجهات الرسمية للمواطنين تبلغ ما نسبته 69.2% من الكمية المطلوبة لمختلف الاستخدامات، أما فيما يتعلق بمصادر المياه المدارة بشكل آمن

<sup>48</sup> للمزيد حول معايير المؤشرات انظر: The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022, p52

<sup>49</sup> مقياس مؤشر الضغوط الديموغرافية يراعي: يأخذ مؤشر الضغوط الديموغرافية في الاعتبار الضغوط التي تتعرض لها الدولة من السكان أنفسهم أو البيئة المحيطة بها. على سبيل المثال، يقيس المؤشر الضغوط السكانية المتعلقة بالإمدادات الغذائية، والحصول على المياه الصالحة للشرب، وغيرها من الموارد التي تحافظ على الحياة، أو الصحة، مثل انتشار الأمراض والأوبئة.

يأخذ المؤشر في الاعتبار الخصائص الديموغرافية، مثل الضغوط الناتجة عن معدلات النمو السكاني المرتفعة أو التوزيعات السكانية وتقسيمها على المناطق الجغرافية المزدحمة، بالإضافة الي "تضخم الشباب أو العمر"، مع الاعتراف بأن هذه الآثار يمكن أن يكون لها تأثير اجتماعي عميق، الاقتصادية والسياسية. بعيداً عن السكان، يأخذ المؤشر في الاعتبار أيضاً الضغوط الناشئة عن الظواهر المناخية المتطرفة (الأعاصير والزلازل والفيضانات أو الجفاف) والضغوط التي يتعرض لها السكان من المخاطر البيئية.

<sup>50</sup> مركز الإحصاء الفلسطيني، 2022، الفلسطينيون في نهاية عام 2021، ص19 - ص20

(وتعرف على أنها المصادر المحسنة، والمستخدمة في المساكن، والمتوفرة عند الحاجة، والخالية من التلوث (خالية من بكتيريا E-Coli)) فتشير البيانات إلى أن 39.5% من الأفراد في فلسطين يحصلون على مياه بشكل آمن، وتتذبذب هذه النسبة بين الضفة التي تصل إلى 66.2% من الأفراد، مقابل 4.3% من الأفراد في غزة، أما بالنسبة لنوع التجمع فتوزعت هذه النسب إلى 35.5% في الحضر و67.1% في الريف وتتنخفض هذه النسبة إلى 25.2% من الأفراد في المخيمات.

وحول خدمات الصرف الصحي، فقط 58.5% من الأسر تقيم في مساكن متصلة بشبكة صرف صحي. أما فيما يخص الخدمات الصحية، فتشير البيانات إلى أن عدد المستشفيات الحكومية والغير حكومية في فلسطين يبلغ 87 مستشفى للعام 2020 بواقع 53 في الضفة الغربية، و34 في قطاع غزة، وبسعة 6,552 سريرًا، موزعة على 4,016 سريرًا في الضفة الغربية، و2,536 سريرًا في قطاع غزة، أي بمقدار لكل 1,000 مواطن سريرًا واحدًا فقط.<sup>51</sup>

#### • اللاجئين والنازحين داخليًا<sup>52</sup>

تكتسب الحالة الفلسطينية في مؤشر اللاجئين والنازحين حالة خاصة جدًا، لأن قضية اللاجئين هي محور القضية الفلسطينية منذ نشوئها. تعد وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينيين أن 70% من الشعب الفلسطيني في العالم هم من اللاجئين.<sup>53</sup> ويعيش ثلث اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، أو ما يزيد عن 1,4 مليون لاجئ، في 58 مخيم معترف به للاجئين في كل من الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.<sup>54</sup>

أما فيما يخص النازحين داخليًا، فما انفكت إسرائيل عن اعتماد سياسات قصيرة تضيق الخناق على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

<sup>51</sup> مركز الإحصاء الفلسطيني، 2022، الفلسطينيون في نهاية عام 2021، ص 19 - ص 20-47

<sup>52</sup> مقياس مؤشر اللاجئين والنازحين داخليًا يراعي: يقيس مؤشر اللاجئين والنازحين داخليًا الضغط على الدول الناجم عن التهجير القسري لمجتمعات كبيرة نتيجة لأسباب اجتماعية أو سياسية أو بيئية أو غيرها، ويقاس النزوح داخل البلدان، وكذلك تدفقات اللاجئين إلى الآخرين. يقيس المؤشر اللاجئين حسب بلد اللجوء، أو النزوح الداخلي مع الاعتراف بأن التدفقات السكانية يمكن أن تضع ضغطًا إضافيًا على الخدمات العامة، ويمكن أن تخلق في بعض الأحيان تحديات إنسانية وأمنية أوسع للدولة، إذا كانت تلك الدولة لا تملك القدرة على الاستيعاب والموارد الكافية. مع الاعتراف بأن بعض النازحين داخليًا أو اللاجئين على سبيل المثال، ربما يكونون قد نزحوا لفترات طويلة من الزمن.

<sup>53</sup> وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينيين، اللاجئين، <http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/%A7>

<sup>54</sup> وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، اللاجئين الفلسطينيين، <https://www.unrwa.org>

في الضفة الغربية، خصوصًا في المناطق (ج) والقدس الشرقية مصادرة الأراضي تجبر الفلسطينيين على هدم منازلهم تحت مبرر عدم وجود تصاريح بناء، والتي غالبًا ما يكون من المستحيل الحصول عليها<sup>55</sup>. وبناء على التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هناك حوالي 43 تجمعًا سكانيًا للفلسطينيين في الضفة الغربية ينوي الاحتلال ضمها، وهي موزعة النحو التالي: 10 تجمعات في شمال الضفة، 30 تجمعًا في وسط الضفة، ثلاث تجمعات في جنوب الضفة. ويُقدر عدد الفلسطينيين فيها 112,427 فردًا بمساحة إجمالية قدرها 477.3 كيلو متر مربع<sup>56</sup>.

أما في قطاع غزة، فقد أثر تكرار الحروب، التي يتخللها العديد من التصعيدات محدودة، على معظم مناحي الحياة، وكانت تتسبب بنزوحات داخلية بعشرات الألف، فعلى سبيل المثال لا الحصر، خلف العدوان الأخير في عام 2021، بحسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أن الهجمات الإسرائيلية أدت إلى نزوح أكثر من 75 ألف فلسطيني من مساكنهم، لجأ منهم 28,700 إلى مدارس الوكالة، إما بسبب هدم بيوتهم، أو هربًا من القصف، في حين لجأ الآخرون إلى بيوت أقربائهم في مناطق أخرى<sup>57</sup>.

أما خلال حرب عام 2014، فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كان عدد الوحدات السكنية المهدامة كليًا 12 ألف وحدة، فيما بلغ عدد المهدامة جزئيًا 160 ألف وحدة، منها 6,600 وحدة غير صالحة للسكن، وهو ما أسفر عن استيعاب 300 ألف نازح، في أكثر من واحد وتسعين مدرسة، ومنشأة تابعة للمنظمات الأممية، بفعل الحرب<sup>58</sup>.

#### • التدخل الخارجي<sup>59</sup>

قيّم مؤشر التدخل الخارجي تأثير فلسطين بشكل كبير، حيث حصل على 10 نقاط من 10، في معظم المحددات الفرعية.

<sup>55</sup> شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة تقديمية حول توطين المساعدات الإنسانية، فلسطين، غزة، 2020.  
<sup>56</sup> مركز الإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2020/7/11، <https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3773>

<sup>57</sup> الجزيرة، 2021، بالأرقام.. حصيلة أولية بضحايا وخسائر العدوان الإسرائيلي على غزة، <https://www.aljazeera.net>  
<sup>58</sup> وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، <https://www.unrwa.org/ar/crisis-category/gaza?page=57>  
<sup>59</sup> مقياس التدخل الخارجي يراعي: تأثير الجهات الخارجية في أداء الدولة - لا سيما الأمن والاقتصاد - من ناحية، يركز التدخل الخارجي على الجوانب الأمنية للمشاركة من الجهات الخارجية، سواء السرية أو العلنية، كما يراعي مدى تعرض الدولة للخطر من قبل الحكومات أو الجيوش أو أجهزة المخابرات أو مجموعات الهوية أو الكيانات الأخرى التي قد تؤثر على التوازن. ومن ناحية يركز أيضًا على المشاركة الاقتصادية من قبل الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، من خلال القروض واسعة النطاق أو مشاريع التنمية أو المساعدات الخارجية، مثل الدعم المستمر للميزانية أو السيطرة على الشؤون المالية أو إدارة السياسة الاقتصادية للدولة، وخلق التبعية الاقتصادية. كما يأخذ التدخل الخارجي في الاعتبار التدخل الإنساني، مثل نشر بعثة حفظ سلام دولية

على مستوى التهديد الأمني: هناك تهديد دائم من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي بشكل مستمر للجغرافية الفلسطينية، حيث إن هناك سيطرة عسكرية كاملة على كافة المعابر (سواء البرية أو البحرية أو الوجودية) والمناطق الفلسطينية، في ظل التفاوت الكبير جدًا في القوة لصالح الاحتلال، وتلجأ بين الحين والآخر إلى الاقتحامات وتوجيه الضربات العسكرية وسياسة الاغتيالات والاعتقالات وتصدير أزمات أمنية جديدة للسلطات الفلسطينية.

على مستوى التدخلات الخارجية السياسية: من النادر أن تُغلب أي دولة في العالم قيمها على مصالحها في تعاملها مع العالم الخارجي، وما زالت الأطراف الخارجية تواصل لعب دور سلبي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فهناك تبعية لأطراف فلسطينية لبعض الدول في ظل احتياجهم واستجابتهم للدعم المقدم من تلك الأطراف، سواء كان دعمًا ماديًا أو سياسيًا، خصوصًا في قطاع غزة المنفتح بشكل الواسع على إيران وقطر وهو ما ساهم على الأقل بعرقلة تنفيذ المصالحة الفلسطينية إن لم يكن إفشالها في بعض الأوقات، نظرًا لارتباط تلك الأطراف بأجندات إقليمية في إطار بحثهم عن زعامة ودور إقليمي.<sup>60</sup>

التمويل الخارجي: يُشكل التمويل الخارجي وخاصة المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، النسبة الأكبر من التمويل الخارجي والمساندة الأهم لموازنة السلطة التي تعاني من أزمة في السنوات الأخيرة كبيرة. ويُعد كذلك المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الأهلية الفلسطينية، في ظل ضعف التمويل الداخلي الذي يدعم عمل تلك المؤسسات وبرامجها.

التعبية الاقتصادية: هناك تبعية اقتصادية لدولة الاحتلال بحكم الجغرافيا بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الجهتين.

المساعدات الإنسانية: يعتمد الفلسطينيون بشكل كبير جدًا على المساعدات الإنسانية، وكانت الأمم المتحدة أطلقت خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2022 بقيمة 510 ملايين دولار لدعم 1.6 مليون فلسطيني من الفئات الأكثر ضعفًا في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وذلك من خلال تنفيذ 193 مشروعًا.<sup>61</sup>

<sup>60</sup> المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عقبات جوهرية إشكاليات تنفيذ تفاهات حركتي فتح وحماس، 2017،

<https://futureuae.com/ar-AE/Ma3>

<sup>61</sup> الأمم المتحدة: إطلاق خطة بقيمة 510 ملايين دولار لدعم 1.6 مليون فلسطيني العام المقبل ، <http://arabic.people.com.cn/n3/2021/1217/c31663-9934165.html> ،

## آفاق سياسية ضرورية غير متوقعة لتقدم منظومة الحوكمة

في ظل هذا القدر الكبير من الاضطراب التي تشهدها الحالة الفلسطينية ومؤشرات الهشاشة التي تدل عليها، تبدو أكثر البدائل المرجحة لإحداث نتيجة حقيقية تؤثر في خفض قيمة المؤشرات، **هو تغيير غير متوقع:**

**أولاً) على المستوى الداخلي،** تغيير غير متوقع في بيئة الانقسام شديد التعقيد باتجاه مصالحة حقيقية، وأن تدمج وثيقة المصالحة في بنودها آليات العدالة الانتقالية، وضرورة تنفيذها، وتراعي أيضاً فلسفة الحوكمة، وتتجاوز التقاسم السياسي والأمني والاقتصادي، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الوطنية، وتفعيلها، على أسس ديمقراطية، ومعالجة هذا بتصميمها بطريقة تمنع مجموعات المصالح من السيطرة عليها. وهذا يكون بشكل متوازي مع الإصلاحات الاقتصادية التي وردت في تقارير البنك الدولي.

**ثانياً) على المستوى الخارجي،** تغيير غير متوقع في تبديد حقيقي للمخاوف الفلسطينية في المعادلة السياسية، من خلال تمكين حقيقي للفلسطينيين من السيطرة على المعايير الرئيسية للإصلاح، وأبرزها توفير بيئة داعمة للإصلاح، وتوفير رأس مال سياسي يمكن الاعتماد عليه، لا سيما وأن أي عملية إصلاح للمنظومة تتطلب توفير المناخ الملائم للعملية المنشودة، خصوصاً في ضوء التهديدات والممارسات الإسرائيلية التي تشكل عقبة رئيسية أمام أي عملية إصلاح.

**ثالثاً) على مستوى التقييم،** تغيير غير متوقع على تحسين بيئة تدفق المعلومات وتوفير أكبر قدر منها، خصوصاً وأنه ما يزال هناك تحديات كبيرة على مستوى الوصول إلى المعلومات، فعدم نشر البيانات بصورة دورية يحرم المهتمين والباحثين من تقديم تحليل وتوصيات ذات صلة بالسياسات العامة التي ترمم منظومة الحوكمة بالوقت المناسب.

يحتاج العمل على حل أي مشكلة إلى معلومات كافية عن حجم المشكلة وأسبابها، للعمل على وضع الخطط الملائمة لحلها. وبالتالي، فإن عدم توافر المعلومات عن المشكلة يجعل حلها أمراً مستحيلًا، ويبقي وجودها في حد ذاته محل جدل، حيث تدعي الجهات الرسمية عادة عدم وجود المشكلة، بل تعمل في بعض الأحيان على إخفائها.

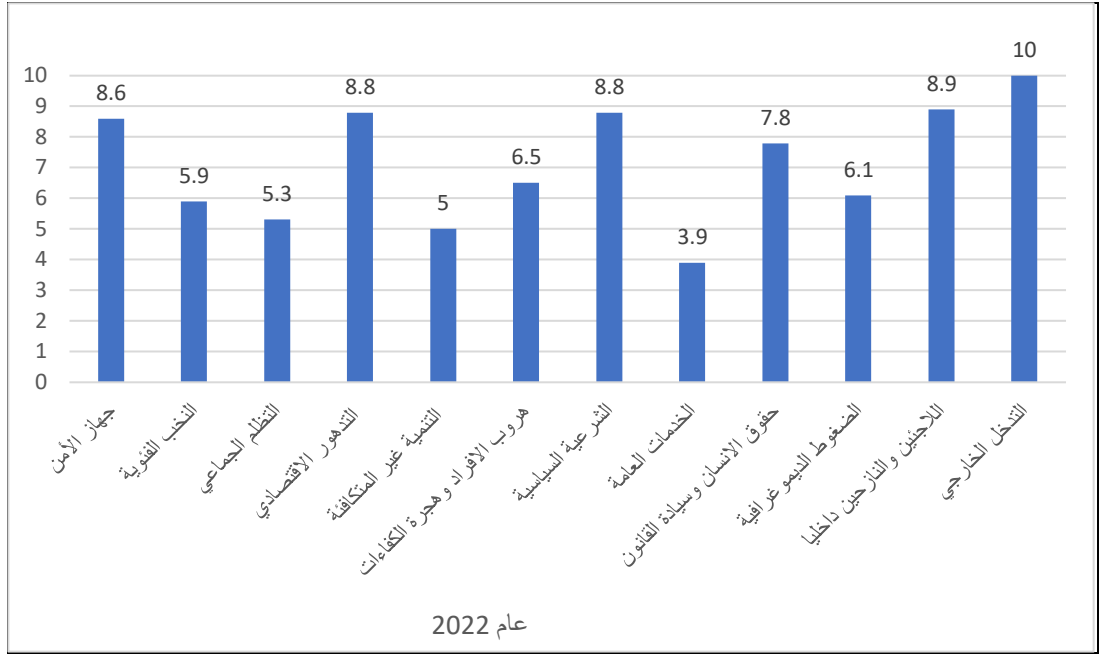
ما دون ذلك، سيكون عبارة عن تدخلات وبدائل محدودة التأثير، وستبقى الحالة الفلسطينية يُخيم عليها أجواء من عدم اليقين المتزايد، بما يفاقم المخاطر بشكل مستمر، ويهدد البيئة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية.



## إجمالي تفاصيل المؤشرات الأربعة للعام 2022

المؤشر <sup>62</sup>		الدرجات للعام 2022
مؤشرات التماسك	جهاز الأمن	8.6
	النخب الفتوية	5.9
	التنظيم الجماعي	5.3
المؤشرات الاقتصادية	التدهور الاقتصادي	8.8
	التنمية غير المتكافئة	5.0
	هروب الأفراد وهجرة الكفاءات على اعتبار أن الأفراد من الموارد البشرية المهمة	6.5
المؤشرات السياسية	الشرعية السياسية	8.8
	الخدمات العامة	3.9
	حقوق الإنسان وسيادة القانون	7.8
المؤشرات الاجتماعية الشاملة	الضغوط الديموغرافية	6.1
	اللاجئين والنازحين داخليًا	8.9
	التدخل الخارجي	10.0
المجموع النهائي من 120		85.6

<sup>62</sup> The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022, p52



## المراجع

1. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، دليل مصطلحات الحوكمة والتنمية المستدامة، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.
2. NSDS GUIDELINES، الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصائيات (SSDS)،  
<https://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/292>
3. قرار مجلس الوزراء الصادر في 2016/2/16، الذي ينص على أن يتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قيادة، وتنسيق جهود توطنين مؤشرات التنمية المستدامة ومراقبة توفير بياناتها بالتعاون مع كافة المؤسسات الشريكة (المادة الرابعة).
4. فلسطين وأجندة التنمية المستدامة، الاجتماع التشاوري حول الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة (القاهرة 18/21/9/2017)
5. هاشم، محمد، اسلام - عطا الله، 2014، خارطة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين، تنفيذ معهد دراسات التنمية بالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية
6. العامودي، معاذ، تكلس النخب السياسية الفلسطينية وتحديات الجيل الجديد، مجموعة الحوار الوطني الفلسطيني.

7. هاشم، محمد، 2018، العدالة الانتقالية في فلسطين بين الضرورات والمصالح، سواسية 2 البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة- اليونسيف تعزيز سيادة القانون في دولة فلسطين.
8. البنك الدولي، 2022، الاقتصاد الفلسطيني سيستمر بأقل من إمكاناته دون اتخاذ إجراءات ملموسة على صعيد السياسات، <https://www.albankaldawli.orgs>
9. لدادوه، حسن، التحولات الطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اسلو، مجلة التقدمي 1شتاء 2020.
10. جمال، فادي، 2022، إفلاس بالجملة.. الاقتصاد الغزي يلفظ أنفاسه الأخيرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650821>
11. المركز الفلسطيني يصدر تقرير "الفقر في فلسطين، 2022، الربع الاول.
12. البنك الدولي، عدد المهاجرين من قطاع غزة والضفة الغربية للعام 2015، <https://data.albankaldawli.org/>
13. وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2022، الهجرة من غزة الى جحيم مجهول، <https://wafa.ps/Pages/Details/56016>
14. تايمز أوف إسرائيل، 2019، تقرير: 35 ألف فلسطيني هاجروا من قطاع غزة عام 2018 بينهم 150 طبيبا، <https://ar.timesofisrael.com/9>
15. مركز الاحصاء الفلسطيني، 2021، تقرير "الفلسطينيون في نهاية عام 2021
16. Independent Arabia، مهاجرو غزة غير الشرعيين هاربون من واقع مرير، <https://www.independentarabia.com/%B1>
17. جامعة الأقصى، 2019، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني بقطاع غزة حول أسباب هجرة الشباب وأثرها على المجتمع الفلسطيني
18. أكد 75.4% من المستطلعة آرائهم أن استمرار الانقسام، <https://www.alaqsa.edu.ps/ar/newsdetail> [8A](https://www.alaqsa.edu.ps/ar/newsdetail)
19. غنيم، سامي، 2020، بيئة التشريعات الخاصة بالرسوم والجبائية في قطاع غزة، الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية أمان، قطاع غزة.
20. ائتلاف أمان، 2022، تقرير الظل حول تنفيذ فلسطين للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.
21. ائتلاف أمان، 2022، ورقة تحليلية للبيانات المالية في قطاع غزة.

22. قاسم، عبد الستار، 2015، أزمة الشرعية في الساحة الفلسطينية، <https://www.aljazeera.net/opinions9>
23. الحاييس، عبد الوهاب، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة "رؤي نظرية ومنهجية.
24. تقرير الأمين العام لمجلس الوزراء، حول مسح جودة الخدمات المقدمة للمراجعين في الدوائر الحكومية، 2022، [-https://www.aliqtisadi.ps9](https://www.aliqtisadi.ps9)
25. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة تقديمية حول توطين المساعدات الإنسانية، فلسطين، غزة، 2020.
26. شرشرة، عبد الله، 2022، حوكمة إدارة المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، خلال جائحة كورونا، ائتلاف أمان.
27. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم" فلسطين، 2022، وضع حقوق الانسان في فلسطين، التقرير السنوي السابع والعشرين من 1 كانون الثاني (يناير) - 31 كانون الأول (ديسمبر).
28. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، مركز الميزان، مجلس منظمات حقوق الانسان الفلسطيني مؤسسة "الحق" - القانون من أجل الإنسان.
29. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى"، استطلاع اجراه مركز "مدى" في أوساط الصحفيين، [/https://www.madacenter.org/article/181](https://www.madacenter.org/article/181)
30. مركز الاحصاء الفلسطيني، 2022، الفلسطينيون في نهاية عام 2021.
31. وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينيين، اللاجئين، <http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/>
32. وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، اللاجئين الفلسطينيين، <https://www.unrwa.org/ar/> .33
34. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة تقديمية حول توطين المساعدات الإنسانية، فلسطين، غزة، 2020.
35. مركز الاحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2020/7/11،
36. <https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3773> .36
37. الجزيرة، 2021، بالأرقام.. حصيلة أولية بضحايا وخسائر العدوان الإسرائيلي على غزة، <https://www.aljazeera.net>
38. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، <https://www.unrwa.org/ar/crisis-category/gaza?page=57>

39. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عقبات جوهرية إشكاليات تنفيذ تقاهمات حركتي فتح وحماس، 2017،

<https://futureuae.com/ar-AE>

40. الأمم المتحدة: إطلاق خطة بقيمة 510 ملايين دولار لدعم 1.6 مليون فلسطيني العام المقبل

<http://arabic.people.com.cn/n3/2021/1217/c31663-9934165.html>

### المراجع الاجنبية

1. The Fund for Peace, 2022, FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT 2022.
2. HUMANITARIAN RESPONSE PLAN, OCHA, 2020.
3. Ghazi Ahmad Hamad, The Challenge for Hamas: Establishing Transparency and Accountability